

سلسلة المقالات الهادفة

**الأحزاب السياسية**  
بين الواقع وطموحات الشارع المغربي

حسن أبو عقيل



بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة لا بد منها

كان ولا بد أن نتحدث عن الأحزاب السياسية منذ زمن طويل ، وكان على الشارع المغربي أن يحتج بشكل فاضح عن الممارسة السياسية في المغرب ويعلن للرأي العام الوطني والدولي أين يكمن الخلل الذي كان السبب في تعطيل المسار التنموي للبلاد والعباد الشرفاء والأوفياء الملتفتين حول العرش العلوي ، وماهية حدود المساواة والديمقراطية والحقوق التي كانت شعارا لبعض الأحزاب المغربية ؟

شعب بكامله يرغب في الحديث والتعبير عن رأيه في هذا المجال فإلى من يلجأ و الصحافة المكتوبة كثيرها لسان حال الألوان السياسية ، لذلك كانت المراسلات الإحتجاجية تعرف طريق المهملات أكثر ما عرفت النشر والتوزيع لكن بعد لبنات الإنفتاح تواجدت بالساحة المغربية صحافة مستقلة حاولت أن ترضي الجميع وتحركت في مجال نشر آراء القراء وقضايا المواطنين

وفاحت الرائحة التي كانت مقبرة في تاريخ طويل للكثير من الأحزاب السياسية ، لذلك اعتمدنا في كتابة هذه السلسلة من المقالات الهادفة على أهم النقط التي يأمل من خلالها الشارع المغربي أن يرى أحزابا سياسية ذات مصداقية معتمدة على برامج حقيقية ورجالات خدومة وليست مخدومة للخطاب والإستقطاب والظهور مع الإنتخابات وتغيب مع غياب الإستحقاقات بعد الفوز بمقاعد هامة في البرلمان والمجالس المنتخبة .إنها كارثة همت بهذا الشعب الذي يستحق التكريم. وما صور المسيرات السلمية والوقفات الإحتجاجية والمظاهرات إلا تعبير عن السخط والرفض لهذا القطار السياسي الذي خلف بمسيرته ضحايا وفقراء ومتسكعين وفرخ الكوارث الإجتماعية من مدن الصفيح وجريمة وفساد وبرزت الرذيلة تسحق الفضيلة من خلال الإمتيازات في التوظيف وتبدير أموال الشعب .

إنها صرخة في وجه الظلم نقولها بأعلى صوت وطني غيور ، أن الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك في خطاب افتتاح السنة التشريعية الجديدة للأحزاب المغربية خطوة مباركة يتفضل بها الملك الشاب على شعبه في تأهيل الساحة الحزبية واستعادة مصداقيتها في الحياة السياسية بعيدا عن الإرتجال وخدمة المصالح الفردية وما ساد من عشوائية عطلت المسار التنموي

والديمقراطي فكان ولا بد و الخروج من هذا المأزق لتكون الأحزاب  
السياسية قائمة بدورها الدستوري في التعبئة والتأطير وألا  
تكون عبئا أو وسيلة للإرتزاق وجمع الأموال على حساب سمعة  
القيم الحزبية المتوخاة من الفاعلين الشرفاء .

حسن أبو عقيل

## لا عمل سياسي بدون مصداقية

حديثنا عن الأحزاب المغربية يرقى لتجسيد صورة الواقع المعيش وسط نشاط العمل السياسي بجميع مكوناته - برلمان ومجالس منتخبة - وسلبياته وإيجابياته ، وقد نتوقف كثيرا عند الجانب السلبي باعتباره الأهم في محاولة انتقالية بغية التصحيح والإصلاح وليس على الإكتفاء بالمثل الشعبي " القافلة تسير " لأن هذه "الحكمة" اعتمدها العقول المتحجرة والتي رأت في نفسها ما لم ترفي غيرها على أساس أنها الأقوى وأنها السلطة والنفوذ ، وضياع المنصب - كرسي الأمانة العامة - هو موت وفناء ويبقى الموقف الصحيح - حسب اعتقادهم - هو عدم الإستغناء والتخلي عن المنصب السياسي لذلك لازالت الوجوه القديمة في الأحزاب المغربية هي نفسها التي تخاطب الجيل الثالث فأى مصداقية هذه تتحدث عنها جل الأحزاب وترفع شعارات الديمقراطية والانتخابات النزيهة وأول ما نبدأ به مسار التصحيح أولا " الوطنية " لأنه لا يعقل لأي كان أن يحتكرها ويسندها لأناس دون آخرين كما هو الحال لبعض الأحزاب التي جعلت من

هيئاتها أهل للوطنية مع التأكيد على تهميش باقي رعايا جلالة الملك ، بل أكثر من هذا أنها احتكرت واقع المقاومة لترتبط سياستها بالوطنية وإبراز أسماء عناصرها وتخليدهم إلى يومنا هذا من خلال صحافتها وعملها الجماعي وعلى موائد المحاضرات والندوات الثقافية التي لم تتح لباقي " أولاد الناس " لأنهم يصارعون الزمن من أجل لقمة العيش ، باحثين عن الشغل وواقفين على أبواب من حظي ببطاقة المقاومة .

ف "الوطنية " شعار لكل المغاربة وليست حكرا لأي حزب مغربي وليس من حق أحد أن يستثني ما يشاء ما دام التاريخ دون بطولة الناس أجمعين داخل البلاد بدماء زكية كانت فداء للوطن ولجلاء المستعمر وإحاحا وإصرارا بعودة الملك إلى عرشه من المنفى والأسرة الشريفة .

فغياب المصادقية في الخطاب الحزبي لا يضي الشرعية الشعبية على أي عمل سياسي ، وكثيرة هي الأحزاب التي لم تتمتع في حياتها بالمصادقية وكانت تخدم مصالحها الفردية بدلا من تطبيق واقعها الدستوري في تأطير المواطنين لأنها في حاجة إلى تأطير ومؤطرين ومن لم يصدق في عمله وحديثه فهو " كاذب " وهذه

صفة غير مرغوب فيها دينيا وأخلاقيا ، ومن يتحلى بهذه الخصال الذميمة فهو غير موثوق به وكيف للناس أن تضع ثقتها في حزب كانت شعاراته بهتاناً في بهتان ووعوده زائفة لم تكن إلا طعاماً لكسب الأصوات ساعة الإقتراع ، أليس هذا ما يوصف بالنصب والإحتيال ؟

فالمسار الجديد ، لمغرب حدثي بجميع مؤسساته يلزمنا دفن الماضي بما فيه من أبطال ورجال قضو مترحمين عليهم جميعاً لما قدموه من خير للبلاد والأمة ، ويستدعينا كذلك لحوار معاصر يمكّننا من العمل الجاد والسير قدماً للرقى بالبلاد والعباد نحو غد أفضل وجعله بين مصاف الدول العظمى ، ولما لا ونحن لدينا طاقات شابة قادرة على تدبير وتسيير الشأن العام ، قادرة على قيادة الأحزاب السياسية وأدرى بحاجيات ومتطلبات العصر مستوعبة ما لها وما عليها راشدة واعية خدومة نزيهة ذات مصداقية وتزكيها روح الوطنية .

فالعمل السياسي إذن يتطلب المصداقية باعتبارها أسس أخلاقي لا بد من توفره قبل استقطاب المواطنين للإنخراط في الحقل السياسي وإلا فالمعظلة خطيرة كما هو الشأن اليوم في مدى الهوة الواسعة والكبيرة بين الأحزاب المغربية وبين المواطنين ورجال

السياسة في العالم المتقدم لا يرون في إنجاز العمل السياسي إلا ما هو تطبيقي وعملي وليس الإعتماد على البرامج الخطابية والتي تبقى وثائقها على أدراج المكاتب في انتظار من سيدفع الثمن أو في انتظار المنقذ ساعة الغريق .

بالنسبة لنا فالعمل السياسي واجب لكن بتغيير الأمانات العامة ولا يوجد حزب سياسي مقدس وشعارنا " الله الوطن الملك " والتجارب السالفة تستدعي تنحية القيادات السياسية بما فيها من مكاتب سياسية ديلية وعدائية من أصحاب التقارير المغلوطة والشايات الكاذبة على مواطنين أوفياء تحت ذريعة سياسية ما لتنحيتهم من الطريق وفي نفس الوقت نيل رضى المسؤولين للبقاء في مناصبهم ينعمون .

ثانيا " النضال " ما من حزب سياسي ولو في إطار حديث يتحدث عن النضال وكأن هذه الكلمة لا يمكن تعميمها على المغاربة لأنها من اختصاص الأحزاب السياسية وما ترديدها في افتتاحيات الخطابات من " تحية نضالية " " أيها المناضلون " إلا لترسيخها في عقول الناس وإسنادها للفرد المنخرط في العمل السياسي في حالة تواجد - عمل سياسي - فالمواطن الذي لا تربطه علاقة بالحزب السياسي يناضل من موقعه بالقول والكلمة وبالقلم

وبالقلب وذلك أضعف الإيمان لأن النضال جزء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو واجب على كل المواطنين وليس المناضل بالضرورة أن يكون متحزبا . كما أن النضال لا يتوقف بفترة زمنية أو تاريخية ، لأن الممارسة اليومية للعمل السياسي سواء داخل الأحزاب أو من خلال الفرد نفسه وما يتمتع به من مواقف إيجابية للوطن ترتبط بالنضال لغاية الإستجابة للمطالب المعقولة والتي لا تخرج عن القانون .

وفي هذا الإطار " النضال " فقد دأبت بعض الأحزاب المغربية على تسمية كل أفرادها المنتمين للون السياسي بـ " المناضل عمر أو زيد " وحتى على شاهد القبر ينقش الإسم بـ " المناضل " عكس " أولاد الناس " فإنهم يلقبون بأسمائهم إلى تاريخ وفاتهم كما توفي العديد من المقاومين في صمت وبدون مراسيم . المصادقية هنا تغيب في كون العنصر الأساسي للعمل السياسي (الكلمة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان ) ليست في القاموس الواقعي لأغلب الأحزاب وتبقى كما عبر عنها الشارع المغربي بأنها مجرد شعارات زائفة .

## الشريط السياسي المطول

قبل الحملة الإنتخابية :

اعتادت الشريحة الإجتماعية من الطبقة الشعبية قبل موعد انطلاق الحملة الإنتخابية كثرة زيارات السادة النواب والمستشارين الجماعيين للأحياء والتحدث إلى الناس صغيرا وكبيرا وزيارة المرضى في المستشفيات واقتناء بعض الأدوية ومواساة عائلة الفقيد وطلب سيارة نقل الموتى وأداء فاتورة الفبر والتبرع بالطعام على روح الميت لكن كل هذه الحركية ليست في سبيل الله ، إنها سياسة ينتهزها الكثير من المرشحين بغية جلب الأصوات ساعة الإقتراع ... وقد عايشنا عددا كبيرا فمنهم من أبرع في تشخيص الحمل الوديح واستقطب ليوم الإقتراع أصواتا لا يستهان بها بل أدخلته " البرلمان " والمجالس البلدية والقروية بعدما نزل حزبه للشارع ببرنامج يعيد الثقة بالمواطنين وتشغيل فلذات أكبادهم والقضاء على الفقر ومدن الصفيح وتكريس الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وأعلن بأن كلمته كلمة الحق لا تخرج عن نهج سياسة الحزب الشريف

والعفيف والمناضل وأنه سيكون مع الناس ضد تعسفات بعض رجال السلطة وتصرفات بعض رجال الأمن المخلة بالقانون وسيجعل من الدائرة جنة ، فالتزم أمام الناس بأنه في حالة فوزه نائبا برلمانيا سيخرج رئيس الجماعة لتقديم العناية الكافية لتطهير الحي من الأزبال وكهربة جميع الأزقة والشوارع بغية استثاب الأمن وضمان سلامة المواطنين من لصوص الليل الذين يشتغلون وراء الأضواء وقدم لهم وعدا قاطعا بتبليط الشوارع ( تزفيتها ) وتقريب الإدارة من المواطنين كما وعد أحدهم بأنه سيبنى " مطار " وهذه حقيقة لازلنا نحتفظ بها في الذاكرة .  
الحملة الإنتخابية :

بعيدا عن المكتب السياسي و الأعضاء وبعد الموافقة على الدائرة الإنتخابية ومصادقة الأمين العام يتجند المرشح لاستقطاب أكبر عدد من المواطنين فيبحث عن إسم من الأسماء المحترمة ولها كلمتها في الدائرة وبدون حمرة الوجه يتصل المرشح بالمعني بالأمر في بيته ويأخذه بعيدا عن الأضواء ، وفي طريقهما يلجأ المرشح لتطبيق سياسته ، الحديث بـ " إسم الله " ويختلق موضوعا مأساويا للتأثير وبعدها يسبُّ في الوضع وحتى في

حزبه إن كان متأكدا من تصيد الفرصة للإيقاع بالرفيق .  
وهكذا يفتح الحوار عائليا مستخدما كل الوسائل المؤثرة حتى لا  
يمكن للفرد التراجع ، وبعد " أكل الدماغ " يقدم المرشح الهدية  
التي لا ترد ويقحمها في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأن الهدية لا ترد .  
كما أن المعني بالأمر يعتبرها " هدية " لأن من خلال الحوار أثبت  
المرشح استحقاقه للدفاع عن الحجي وأبناء الدائرة بعد ذكر كل  
السلبيات وما سيقوم به من واجب .  
فالمعني بالأمر الذي سيكون " الواسطة " أو " الوسيط " سيدفع  
إجار بيته مقتنعا بأن الله سخر له هذا المرشح ليعينه في ذلك وفي  
الحاجة والخصاص ، حينها يتأكد بأنه سيعمل ما في وسعه ليكون  
عند حسن رغبة المرشح ما دام هذا الأخير سيدفع بكل سخاء في  
حالة استقطاب الأصوات أمام منافسيه من الأحزاب السياسية  
الأخرى والتي يقوم مرشحوها بنفس الأساليب ، مما جعل " أولاد  
الدرب " يتسابقون ويتوزعون بين هذا الفريق والآخر ما دامت  
فرصة الحملة الانتخابية تدر عليهم ما تيسر من مال ، عوضا  
الوقوف في " راس الدرب " وتبقى الحملة الانتخابية شغل مؤقت

لابد من الإستفادة فيه قبل يوم الإقتراع حين يُعز المرشح أو يهان  
وعلى هذا الأساس تجد في كل دائرة مكتبا تنظيما للحملة مع "  
كيسان داتاي والحلوة والسيكار " ،  
والجانب الثاني يعتمد في حملته على الجنس اللطيف للتأثير  
على المواطنين من الشباب وخاصة إذا كانت تقنعهم شابة ،  
والمرشح هنا لا يرى في ذلك ما نراه في المساواة وأن المرأة لها  
دور إيجابي في الإنتخابات ولا يمكن تسخيرها فقط لأنها امرأة  
وبصورة التأثير على المواطنين ، وهذا الأمر بعيد عن المرشح وعن  
تفكيره لأنه لا يرى إلا نفسه داخل قبة البرلمان ولو كان على  
حساب الأقارب ( ... ) وكثيرا ما نجد في الحملة الإنتخابية امرأة  
معروفة في الدرب تتحدث مع الصغير والكبير وتدخل كل  
البيوت وتوفق بين الجيران في الصلح مما يجعل " الحى " يتعاطف  
معها لسلوكها الطيب ولأنها في أمس الحاجة للمساعدة ومن  
الباب المفتوح يدخل المرشح ليعدها بيت جديد في مسكن جديد  
وبفراش جديد وأسلوب المرشح في الحملة الإنتخابية لا يوازيه أي  
أسلوب لا في الشعر الجاهلي ولا الأدب المعاصر ، فالعسل  
يتقاطر من اللسان بكلمات الحنان والعطف الأبوي موجه

الإنتقاذ لمن سبقوه في الولايات السالفة معربا عن موقفه الرافض لكل الخروقات ملوحا للملفات والقضايا العالقة ثم يضرب على الوتر الحساس للمواطنين من فقر واحتياج ويعانق الصغير أمام عامة الناس ويأخذ صورا تذكارية وهو يشاركهم الأكل والشرب على أنه يعتبر من باقي الفقراء والمساكين في الحي .  
يوم الإقتراع :

إنه اليوم الذي يعد بمثابة ولادة جديدة لكل مرشح ونظرا لأهميته فإن القضايا المتعددة والمتراكمة قضت في أمرها المحاكم المغربية بعد العديد من شكايات الضرب والجرح واختطاف المرشحين إلى مدن أخرى وتهديدات صارمة مع بعض المتواطئين من رجال السلطة والذين بدورهم أخذت في حقهم عقوبات زجرية وسواها . فمكاتب التصويت ونواب المرشح لا تعرف إلا لغة الهمس والغمز وتجبر المواطنين أن يسلموهم " الدليل " أي أوراق التصويت التي بقيت معهم لتأكيد " الصوت " وإلا عد المواطن من أعداء " المرشح " وفي حالة الفوز سيكون المواطن إما على اليمين أو اليسار لأن المرشح ساعتهما سيمارس عليه نفوذه وسلطته .

بعد النتائج النهائية :

الجميع يتابع النتائج النهائية للإنتخابات ، الهواتف ترن هنا وهناك والإتصالات جارية مع مكاتب التصويت والكل يتربح ساعة الحسم ، وعند النتائج تتفرق الجمعيات ولم يبقى في الساحة إلا من فاز ، كلاكسات السيارات لن تتوقف والدقة المراكشية أمام بيت المرشح أو مركز الحملة والتهاني من جميع المواطنين ، وحتى من لم يصوت على المرشح فإنه يبارك " بلهلا يتبت له " وتوزع ساعتها المشروبات والحلويات والأظرفة المالية على كل فرد قام بواجبه .

أما المرشح الخضم فتجده يتوعد الناس ويتوعد المرشح الفائز بالقتل أو يتهمه بالنصب ويطعن في نتائج الإنتخابات ويقول للجميع أن مكاتب التصويت شابها التزوير ، وتجد مرشحا آخر أعمي عليه لأنه لم يرض بالهزيمة وخاصة إذا نفضت أجيابه وحساباته البنكية فلا محال ستجدونه في " الكوما " وتجد آخرا من المرشحين غاضبا ساخطا لأنه لم يصوت عليه إلا خمسة أفراد فحين كان معه في الحملة الإنتخابية نصف الساكنة . فلما الغضب والتهريج وجميعهم خاضوا نفس السياسة رغم

الطرق تختلف فيبقى الهدف واحدا ، المرشحون آمنوا بأن الهدايا والأظرفة والأكل والشرب واللسان الحلو أساس كسب الأصوات لكن نسوا الأهم بأن المواطنين أصناف فمنهم من يعد ويخالف وخاصة إذا كان سيستفيد من جميع المرشحين فإنه يعطي الجميع بقدر اللسان حلاوة ويروغ كما يروغ الثعلب .

## مصالح المواطنين بين (قوسين )

إذا كان الحزب السياسي يخدم مصالح المواطنين ، فالمرشح الفائز في الإستحقاقات التشريعية أو الجماعية قد دخل العمل السياسي بهدف نيل مقعد جنبا لأصحاب النفوذ والسلطة ولتكون كلمته قوية - كتهرس لحجر - لهذا كان عليه أن يسحق كل الحواجز التي تحول دونه وهذا المنصب ( رئيسا للجماعة أو برلمانيا ) وكلاهما يصبان في خندق واحد ينمّي من خلاله مشاريعه الإقتصادية ويكون في مستوى طموح الرأسماليين الكبار في عالمنا المادي ما دامت الكلمة لـ " صاحب الشكارة " أما صاحب الشواهد العليا فإنه يشتغل عند هذا الأخير على أساس الراتب أو سيظل على قائمة المعطلين والعطالة ، فكان لزاما على المرشح الفائز أن يستعيد كذلك ما أنفقه في حملته الإنتخابية سواء بطرق مشروعة أو بغيرها ، ولا يعقل حسب - رأيه - أن يخسر من جيبه كل المصاريف لإنجاح حملته . فالتفكير المطلق للمرشح هو اغتنام فرصة الولاية للكسب وجعل عجلة الربح والإستثمار تدور لتصب في حساباته البنكية أما النفوذ فإنه يقضي بجانبهم ساعات مرحة .

أما المواطن فقد انقطعت عليه كل أخبار المرشح الفائز لأنه سرعان ما غير أرقام الهواتف في البيت والسيارة والمحمول . وفي حالة زيارتك لمكتبه سواء في الإدارة أو الشركة أو مقر سكناه فإن " الكارد كور " يستقبلك ولايزد حديثه عن كلمتين متشابهتين : " مشغول .. مشغول " .

فأين الوعود ، وأين البرنامج ، وأين الكلام المعسول ، لا شيء غير الوهم والخيال ، فكل شيء يدوب مع حرارة الواقع كالثلج من أعلى قمم الجبال .

يراه الناس من بعيد وهو يستقبل سيارة " الفنتوم " من آخر طراز أو كما يقولون " آخر صيحة " في عالم السيارات ، لم لا المواطن كان السبب في فوزه وإهدائه المقعد المريح على منصب المشاريع والصفقات المربحة عوض المسؤولية والتكليف بمهام المواطنين وتسيير شؤونهم ، إنه غير موجود لا في الجماعة ولا في البرلمان لكن دوامة المواطن تبقى كما هي في زمن اللون السياسي السابق ، فلا شيء تغير إنها صورة ونسخة من سياسة المرشح السالف رغم اختلاف الإنتماء لكن الهدف واحد .  
فمصالح المواطنين تضيع والمسار التنموي يتوغل من سوء لأسوء

في حين ينعم المرشح في السهرات الكبرى متفرجا على شيخات " كولوا العام زين " .

هكذا يغيب المرشح الفائز عن الدائرة والسكان بحجة " السعاية " متهما المواطنين بأن شغلهم الشاغل هو طلب " المال " تحت ذرائع مفبركة ، لكن ما تعيشه الساكنة هو الواقع ، إنهم في حاجة للعمل والمال ، في حاجة إلى دواء وفي حاجة ماسة إلى الكرامة وعزة النفس ، ولا أحد من المواطنين راضيا بأن يتسول أو يطلب المعونة من المرشح الفائز ، إنهم يطالبون بحقوقهم كبشر يطالبون بمعانقة المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، فحقهم في العمل كحقهم في التصويت .

القائمة طويلة في حالة سرد متطلبات المواطنين وما على المرشح الفائز القيام به في إطار قانوني ، لكن مراوغة المسار تجعلنا بعيدا عن تطبيق هذا القانون لأن المرشح صاحب المرحلة يتحكم في كل الأدوات الإدارية إذا ما قلنا التعايش والمصالح الإدارية يضرب عرض الحائط مصالح المواطنين بالدرجة الأولى .

## البرلمان والانتقالات فيما بين الأحزاب

إذا كان الحزب السياسي ملزما بدور تأطير المواطنين ، فما بالك في أفراده من برلمانيين الذين يتنقلون بين الأحزاب فمن يعلمهم دورهم للحفاظ على نسق حياتهم التاريخي في مجال العمل السياسي .. ؟

فالحزب السياسي في المغرب حسب التجارب المعيشة أو المعاشة لا يعتمد على طاقات مثقفة ولا يعتمد على أصحاب الشواهد ولا الدبلومات ولا على الدكاترة ولا المهندسين ، فالمواطن له الحق في الإنتماء السياسي بغض النظر عن مؤهلاته الدراسية مما جعل البرلمان يعرف بعض النواب ليست لهم أهلية مناقشة القضايا ، ولا مشاريع القوانين وفيهم من لا يعرف حتى تاريخ الحزب المنتمي إليه ولا يفرق بين الأمين العام للحزب ولا الأعضاء ولا المنتسبين وكثيرا ما تجد هذا النائب ضمن المكتب السياسي لا لشيء إلا لأنه سخي في الولائم و" فكاك لوحايل " وحتى بعض المثقفين لدى هذا الحزب من نواب تجدهم يتآمرون فيما بينهم باحثين عن مصالحهم هنا وهناك ولأن المجال مفتوح

في ما بين الأحزاب فإن النائب قرر فجأة الانتقال إلى حزب آخر ليفقد حزبه صوتا في البرلمان إلا أن الحزب الجديد فإنه يقوم بتكريم النائب ويعزز به صفوفه رغم أن الأفكار متباينة فهذا ليس غريبا عن بعض الأحزاب المغربية لتوجهاتها المتعددة والمتشابهة عند المصلحة ، وهذا الانتقال من إلى رغم ما يخلفه من صدمة ، فقوتها تضرب في صلب النائب خاصة لدى المواطنين فكيف يعقل لبرلماني فاز في الإنتخابات باسم بحزب يميني تشبع بكلمة " نعم " أن ينتقل إلى حزب معارض متشبت بكلمة " لا " وهنا المفارقة التي تظهر لباقي الشعب تدني النسق السياسي وضعف أعضاء الحزب وقد راجت هذه العملية داخل البرلمان وعرف العديد من الإنتقالات " تبدال الفيسستا " كما يروج في الأوساط النيابية لكن العسير أن هذه المسألة في واقعها غير مسؤولة وجوازها لا يمت أصلا لقواعد الديمقراطية كما تراها بعض الجهات أو حللتها بعض الأحزاب المغربية . فمن اليمين إلى اليسار نقلة كبيرة تستدعي الوقوف عند الكثير من جوانبها لما تخلفه من سلبيات على الحزب المستقبل ما دام المواطن سيستخف بإيدولوجية هذا الحزب والبرلماني نفسه المتنقل .

وتأتي الطامة الكبرى في هذا المجال عندما ينتقل نفس البرلمانى إلى حزب وسطى أو تحت أى مسميات ليخلع قميصه السياسى فيجد كذلك الباب مفتوحا فى وجهه معتبرين ما يقوم به المتنقل ممارسة حقوقية وهذا ما لا نراه وما لا يراه كذلك الشارع المغربى لأن الواقع يعتبره سلوكا شاذا لا بد من إثارته ، والعملية هذه لا تخرج عن المساومة الرخيصة واقتناء الأصوات من داخل مؤسسة تشريعية لها حرمتها وأخلاقياتها لما تقوم به من دور فى تمثيل رعايا جلالة الملك وما يهتم بالخصوص مراقبة شؤون تدبير وتسيير الشأن العام خدمة للمصالح العليا للبلاد والعباد .

## الحصانة البرلمانية وما تخفيه من امتيازات

بدخولك البرلمان وفوزك بمقعد النائب المحترم مباشرة لديك حصانة للثقة التي اكتسبتها من أصوات المواطنين كما ينص على ذلك الفصل التاسع والثلاثون من الدستور - لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان ولا البحث عنه ولا إلقاء القبض عليه ولا اعتقاله ولا محاكمته بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه ما عدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو يتضمن ما يخل بالإحترام الواجب للملك ، ولا يمكن في أثناء دورات البرلمان متابعة أي عضو من أعضائه ولا إلقاء القبض عليه من أجل جنائية أو جنحة غير ما سبقت الإشارة إليه في الفقرة الأولى من هذا الفصل إلا بإذن من المجلس الذي ينتمي إليه ما لم يكن العضو في حالة تلبس بالجريمة ، ولا يمكن خارج مدة دورات البرلمان إلقاء القبض على أي عضو من أعضائه إلا بإذن من مكتب المجلس الذي هو عضو فيه ما عدا في حالة التلبس أو متابعة مآذون فيها أو صدورحكم

نهائي بالعقاب . يوقف اعتقال عضو من أعضاء البرلمان أو متابعته إذا صدر طلب بذلك من المجلس الذي هو عضو فيه ما عدا في حالة التلبس أو متابعة مأذون فيها أو صدور حكم نهائي بالعقاب " .

فعلا حصانة لا بد من إحترامها وتوقيرها لما شرف به النائب المحترم من أجل ثقة المواطنين له ، وتفحص النائب لهذا الفصل من الدستور عليه أن يتعالى في عمله وأن يكون جادا مجتهدا في نيابته لا أن يدوس كرامة المواطنين بصد احتجاجاتهم وأن يجعل من نفسه شخصا فوق القانون كما فعل كثير من السادة المحترمين باسم الحصانة التي خولتهم كذلك الإعتماد على بعض رجال السلطة وبعض كبار المسؤولين للتواطئ في ضرب الأخلاق والسلوك والمتاجرة في السوق السوداء والتهريب والتهرب من الضرائب و مستحقات الدولة وإنشاء شركات وهمية تحت إسم الإستيراد والتصدير ... الحصانة كانت ولا تزال قوة للسادة النواب فكم من برلماني تجرأ على رجال السلطة وعلى قواة الأمن مهددا إياهم بتنقييلهم أو توقيفهم تحت أي ذريعة مخدومة .  
فالقانون وضع الحصانة للنائب البرلماني قصد توظيفها في رطار

الديمقراطية وحقوق الإنسان وجعلها حصانة تحميه من قيود  
تكبير الحريات وخاصة من على منبر البرلمان ليدافع عن الشأن  
العام بما يراه صالحا للأمة والبلاد وعبادها الأوفياء . فعندما أشار  
الدستور لعدم اعتقال السادة النواب فهذا لا يعني التسبب وأن  
ينصب البرلمان نفسه محاميا وقاضيا وجلادا رغم إجرامه بل  
حدد الدستور المواطن التي يعتقل من خلالها النائب المحترم ،  
وقد شهدت السنين الماضية توقيفات ومحاكمات في هذا الجانب  
مما يدل على أن القانون فوق الجميع سواء كان وزيرا أو غفيرا أو  
نائبا برلمانيا أو مستشارا .

الحصانة وما نجم عنها من امتيازات فردية ، جعلت المواطن  
الغيور يطالب في أكثر من مناسبة بإسقاطها ما دام صاحبها لم  
يحترمها ولم يقدرها بل أضفى عليها صبغة وحشية لما يقدمه من  
جبروت وتعنت وتعالى وتكبر رغم أنه " ابن التاسع " .

## المكتب السياسي وتزكية الأفراد في الإنتخابات

يعتبر المكتب السياسي للحزب الأمر والناهي ، وفي بعض الأحزاب فاق هذا التصور ليصبح أعضائه " مقدسون " بشكل من الأشكال ولا يجوز مقاطعة أي منهم في أي حوار ، أو الرد عليهم سواء كان الأمر خاطئا أو على صواب وما ينطق به في أي مجمع " صواب " وكل من انخرط في هذا الحزب السياسي فهو ملزم بأن ينهج أسلوب من سبقوه ممن أسموهم بـ " المناضلين " أو " الرفاق " أو تسميات لا معنى لها في حكم واقعنا المدني .

ولهذه الغاية كان على كل من يرى في المكتب السياسي الأهلية والصلاح والقوة والنفوذ أن يصاحب في الحزب أعضاء من المكتب السياسي وأن يكون خديما لهم دون تردد ، عليه أن ينفذ دون السؤال وعليه أن يلتزم بالصم والعمي والبكم مادام رضى الأعضاء تخوله تزكية خوض غمار الإنتخابات وخاصة إذا كان الفرد كريما وسخيا ومعطاء وهنا لا يطرح السؤال حول مؤهلات المرشح الثقافية والسياسية أو الإجتماعية فرضى المكتب السياسي على الشخص بمتابة شهادة عليا ولو على حساب

الأمية وعدم الوعي ويبقى الأهم ، السيولة والأوراق البنكية باعتبارها العمود الفقري الذي يقوي مسار الحزب السياسي وأنشطته على المستوى الوطني ، ورغم المادة الثلاثين من الدستور التي تؤكد مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية بمناسبة الإنتخابات العامة التشريعية وتمنحها إعانة سنوية لتغطية مصاريف تسييرها . إلا أن هذه الأحزاب ترى في الأمر عدم الكفاية في كل ما تنفقه على أنشطتها لكن الشارع المغربي طالب أكثر من مرة بعدم تقديم الدعم للأحزاب السياسية ما دامت الفائدة لا يستفيد منها المغاربة ، كما أن الأنشطة هي أنشطة للنخبة أي لصالح المنخرطين في الحزب السياسي فقط وإذا نظرنا إلى باقي أفراد الأمة فإنهم لا ينتمون إلى أي حزب مغربي بل أنهم يحبذون الإستقلالية التامة ولا يوجد من يمثلهم داخل قبة البرلمان ولا على المستوى المحلي لضعف المقاعد " المستقلة " في التمثيل . والأحزاب السياسية تعمل بجهد لاستقطاب المواطنين ليس من أجل تطيرهم على العمل السياسي ومزاولة الحق الدستوري أكثر ما الأمر يتعلق بكسب أكبر عدد من المواطنين ما دام الفصل

الواحد والثلاثين من الدستور يوزع مبلغ المساهمات والإعانات العامة على الأحزاب السياسية يتم على عدد الأصوات المحصل عليها من طرف كل حزب على الصعيد الوطني وعلى أساس عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب .

وبالتالي فالتركيبة لخوض الانتخابات تسببت في العديد من المشاكل في مجملها انقسمت المكاتب السياسية ومنها من قدم استقالته ومنها من أسس حزبا جديدا و ... الكثير من القضايا التي أصبحت في معرفة الشارع المغربي .

فالقضايا التي عرفتھا المحاكم المغربية والتي بث فيها المجلس الإستشاري كانت بسبب التركيبة الإنتخابية حيث عادت الصلاحية للأمين العام أو لأحد من المكتب السياسي الذي فوض له أمر التركيات ، وقد تعارك الكثير من أعضاء المكتب السياسي أثناء محاولاتهم في الدفاع عن " الزبونية " للمرشحين مما جعل البعض يقدم استقالته من المكتب السياسي وينتقل بعدها إلى حزب آخر تحت وعد التركيبة حتى لا تفوته الإنتخابات ، وقد لوحظ في هذا الجانب كثير من النواب الذين تقدموا بلون سياسي مخالف لفترة ولايته السابقة وبعدها اتضحت الأسباب والتي عبر

عنها أكثر من نائب من خلال المنابر الصحفية وبعض وسائل الإعلام من تلفزة وراديو إلى أن أصبحت حديث المواطنين .  
فمن يستحق التزكية إذن ؟  
مثل هذه التلاعبات تؤكد للخاص والعام أن الممارسة الحزبية لاتزال قيد الترشيح وأنها قاصرة في تدبير الأمور وتسييرها بحكمة الديمقراطية والحقوق ، فإذا كانت حل الأحزاب تستعمل في عملها السياسي " الخشونة " و " المراوغة " وتغييب " الأخلاق " فما علينا إلا أن نلتمس من وزارة الداخلية اعتماد أطرها وتوكيلهم صلاحية " التزكيات " مع جميع التحفظات القانونية ، وإذا كان يرى البعض أن هذه العملية عودة إلى الماضي أو تراجعاً عن المغرب الحداثي فلا يجوز كذلك لمغرب الحداثة أن تتواجد به أحزاب تفكر بتفكير القرون الوسطى وتحكم بقانون القوة والضغط وباسم النفوذ والانتقام .

## الدورات العادية والإستثنائية

### للمجلس الجماعي

تتميز دورات المجلس الجماعي بالشكل والمضمون لا غير ، فشكلا تجد رئيس الجماعة يتوسط مائدة الحوار ممثل وزارة الداخلية - رئيس الدائرة أو القائد - ويتوزع المستشارون حسب اللون السياسي في شكل تكتلات وكأن العمل الجماعي و أنشطته لا تهتم مواطني هذه الجماعة مما يؤكد بأن الأفراد ليسوا منسجمين في تأدية رسالتهم والتي من شأنها تعود إجابا على الساكنة بغض النظر عن الإنتماء السياسي " العرقلة " .

أما المضمون فإنك تجد نقاشا سالباً غير جاد ، وسخافة من أغلب المتحاورين - دخول وخروج في الكلام - لأن المستوى الدراسي والثقافي منعدم في كثير من المستشارين وبعض الأحزاب السياسية ما شاء الله زكت ضمن مرشحيتها بعض باعة السجائر بالتقسيط وحراس الدراجات ، مما جعل الكثير من الدورات سركا مسليا ومضحكا ، وغالبا ما كان السيد ممثل وزارة الداخلية يعود إلى مكتبه " مريضا " أمام النقاش المجاني وشرب

السجائر و . أتاي والحلوة . فلا تجد إلا فئة قليلة تتحدث داخل جدول الأعمال وترفض الحوار المجاني والحديث باسم اللون السياسي والنضال لأنهم " مستقلون " مثقفون واعون دارسون متمكنون هدفهم خدمة المصالح العامة للبلاد والعباد والرقي بالجماعة إلى مصاف الجماعات الكبرى والبحث عن إجاد موارد للتسيير الجماعي والتي تعود نفعا على أبناء الجماعة في محاولة لإنجاح اللامركزية .

فكم من دورات أجلت وكم من معارك دارت داخل الدورات الإستثنائية والعادية لكون مستشاري اللون السياسي ( عمر ) لا يرغبون في اقتراحات اللون السياسي ( زيد ) وبينهما تضيع مصالح المواطنين .

وفي حالة التصويت على مشاريع استثمارية فيلجأ بعض رؤساء الجماعات لاقتناء الأصوات ما دام المشروع سيستفيد منه السيد الرئيس ومن معه ، لهذا تجد في الأسبوع الثاني جل المستشارين الجماعيين متفقين على التصويت مع الرئيس باستثناء البعض الذين يتمتعون بمكارم الأخلاق .

وتلعب " الكواليس " دورا هاما في استقطاب الألوان السياسية

الأخرى للتصويت على المشروع باسم " السيد العامل أو الباشا أو رئيس الدائرة " مع العلم أن هؤلاء أبرياء من كل تلفيق أو تواطئ ، وعاش المواطن هذه المهزلة في عديد من الأحداث التي أبانت النوايا الصادقة لممثلي وزارة الداخلية والذين بدورهم رفعوا تقارير بهذا الخصوص حتى لا يكونوا في يوم من الأيام موضع تساؤل أو استفسار .

الدورات بالنسبة للكثير من المستشارين هي فرصة سانحة لاستغلال المواقف ويصبح من خلالها الصوت هو المتحدث وقبل انعقاد الدورة لتمرير الميزانية أو المشروع أو " الهدف " وبعيدا عن الأضواء يجتمع الرئيس مع كل من استقطبه " للتصويت " داخل فنادق خمس نجوم لدراسة المستور وكيفية ترميره وفي أغلب الأحيان ما يُستقطب عناصر من أحزاب ضد اللون السياسي للرئيس تحت صفقات مربحة مما يؤكد كذلك أن القضية ليست في النسق السياسي أو المبادئ أكثر ما هي مصالح .

## المؤسسة الملكية أحق بسير الشأن العام

ما حصل اليوم ، يؤكد أن الأحزاب المغربية فقدت مصداقيتها بعد إصرارها على مواصلة مسارها التاريخي المبني على وهم النضال والتشبث بالوجه القديم رغم تعاطف الأمة مع شعاراتها في سبيل التنمية لكن الشعب المغربي يدفع الثمن ولا يزال تحت السياسات ينزف معاناة وألم وعنف وسلطة ونفوذ ... أحزاب سياسية كرسست نشاطاتها باسم الدستور وقانون الحريات العامة واستغلت طيبوبة المواطنين واخترقت قاعدتهم بشعارات حساسة تترجم الحاجة في سبيل تسخيرهم ليوم الإقتراع ...

فإطار العالم الجديد والمسار الجديد كان التناوب السياسي كهدف نبيل يرفع من شأن المجتمع المغربي ومؤسساته الدستورية لكن الأحزاب السياسية لم تكن إلا صورة طبق الأصل للحكومة " غلبة الأصوات " التي بدورها لم تخرج عن المعتاد وعن النهج السياسي السالف بل اختلف التناوب الذي كان يطمح إليه المغفور له الملك الراحل الحسن الثاني وزاغ وزراء هذه الأحزاب

وترجموا واقعهم بالضغط على الطبقة الشغيلة وطبقة الفلاحين والكادحين بل أعربوا عن تقصيرهم في تسيير الشأن العام وبدت شعاراتهم واهية زائفة لا مصداقية لها ... فنزل الشعب المغربي إلى الشارع متظاهرا ، محتجا صارخا في وجه الحزب - المناضل - تعبيراً عن السخط واللامسؤولية تجاه المواطنين ولا احتراماً لكرامة الشعب المغربي ، إنها مهزلة تبقى على جبين الأحزاب السياسية إلى أن تنجلي وتتبخر بإذن الله وبالقانون . وأمام الوقفات الإحتجاجية والصفعة التي تلقاها الحزب السياسي أعطى أوامره للأجهزة الأمنية لتعود حليلة لعاداتها القديمة بعدما كان الحزب السياسي قبل أن يكون في الحكومة يرفع شعارات تناهض قمع الحريات وممارسة الحقوق لكن سياسة الإرتجال حاولت أن تبعد عنها الأضواء وخاصة الرأي العام الدولي بعد النتائج السلبية وتعيين وزيراً أول تقنوقراطي سرعان ما طالبت الأحزاب السلبية وبعض عناصرها تقليص سلطات الملك مما جعلنا نعتبر هذه المطالبة بالوقاحة السياسية وقلة الأدب ، فماذا صنعت هذه العناصر بأحزابها للشعب المغربي غير المأساة وسياسة التفقير والتجويع والمساهمة في إدخال " أولاد الناس " إلى السجون

فخير ما نقوله لأمثال هؤلاء أننا لا نؤمن باليمين ولا باليسار بل نؤمن بالملك وبسياسة التقنوقراط التي كانت في الماضي القريب أفضل حكومة رغم ضيق الوقت .

فعندما نزل الشارع المغربي ليقول كلمته في الإستحقاقات فإنه

ليكرس حقه الديمقراطي لكن يبقى السؤال مع من ولن ؟

فالبرامج التي تعاطف معها كانت برامج " كاذبة " مما جعل

الوضع في ضيق أكثر ما كان عليه الوضع مع الأحزاب اليمينية

السالفة وأيام إدريس البصري .

فمباشرة بعد الحدث الإرهابي المأساوي بادرت الشبيبة الإتحادية

في شخص كاتبها العام بوصف حزب العدالة والتنمية باليمين

المتطرف محاولا الركوب على الدين الإسلامي وتحميل المسلمين

المسؤولية في هذا التفجير مع العلم أن القضاء المغربي لم يقضي

في أحكامه على أنها محاكمات دينية كما لا يمكن للحزب أو

لأدياله أن يراهنوا على فرس أعرج ما دام حزب العدالة والتنمية

كسائر الأحزاب المغربية في إطار القانون وأبان عن مصداقيته

وعدم ضلوعه في أي مصيبة ضد الشعب المغربي وعناصره

جميعها ملتزمة بالأدب والوعي والثقافة والأخلاق متحلية

بالفضيلة وهذا واقع يشهد به جميع المغاربة .

فتورط أحزاب اليمين سالفا في تسيير وتدبير الشأن العام وقعت فيه أحزاب اليسار لكن بقوة كبيرة وأفجع من سابقاتها ومادام كلاهما أخذ نصيبه في التسيير نتمنى أن تتولى المؤسسة الملكية شأن تسيير الشأن العام للثقة المتبادلة فيما بين الملك وشعبه الوفي هذا الشعب الذي أعرب بكل إخلاص عن استيائه العميق من فشل الأحزاب وخاصة بوجوهها القديمة وممن فاحت رائحتهم بالتلاعب في شؤون البلاد والعباد .

لكن مع تسيير الشأن العام من طرف المؤسسة الملكية فالعدالة ستكون في قمتها وستخضع بعض الأحزاب للسؤال ؟

رغبة الشعب المغربي خيار في أوج التعبير الديمقراطي وبدلا من تقليص سلطات الملك كما يسعى بعض قيادي الأحزاب فالمغاربة يسلمون بأمر شؤونهم لحامي البلاد ملك المغرب ، والسياسة الرشيدة أرحم مما تدعو إليه البرامح الحزبية الباطلة .

## البرلماني والراتب الشهري

ماذا قدم النائب المحترم للشعب المغربي ؟ وماذا استفاد المغاربة من النائب المحترم ؟ وما هو الدور الذي يقوم به داخل البرلمان ؟ وعلى أي أساس يتقاضى الراتب الشهري والإمتيازات ؟ أسئلة كثيرة طرحها الشارع المغربي بعد أن صرح وزير المالية " الإشتراكي " عن الزيادة في راتب السادة النواب . فكان على وزير المالية أن يقدم " الهدية " لرجال التعليم و الأمن والأطباء والمرضين وغيرهم من الموظفين الذين لا يفوق راتب تقاعدهم عن 900 درهم فحين يعلن عن زيادة 6000 درهم في رواتب البرلمانين مع العلم أن ما أخذناه عن المدرسة الإشتراكية المطالبة بالتقشف والعمل التطوعي في الكثير من المجالات فعلى أي أساس تفتح الخزينة أبوابها في وجه السادة النواب فعلى أي أساس بني الإستحقاق ؟ فرجل التعليم يقضي حياته في تعليم وتهذيب فلذات أكبادنا ووهب حياته في تربية النسل والأجيال يلحقه الحيف بعد أن قضى 24 عاما في الوظيف يطلع حينها براتب تقاعد 900 درهم فبالله عليكم ما هذه السخرية

فمن يستحق الزيادة أهو النائب البرلماني الذي يبني مستقبله ومستقبل أفراد عائلته من داخل قبة البرلمان والذي يظهر مع ظهور الإنتخابات ويغيب مع غيابها لوفرة مشاغله ومشاريعه في كل أنحاء المملكة مستغلا نفوذه وحصانته وقيادة حزبه . أو الموظف المتقاعد صاحب 900 درهم الذي أخلص في حياته خدمة للمصالح العليا للبلاد والعباد .

معظمهم لا يفقه دوره النيابي لأنه تابع للون السياسي المؤيد للمصلحة الفردية على حساب الشعب وإن رأى العكس غير الحزب إلى آخر ، لا تهمة الإيديولوجية ولا النسق السياسي لأنه يرى في " النيابة " البناء وفرصة ثمينة ليحقق فيها أغراضه وينمي من خلالها مشاريعه ويبقى العيب من المنشأة الحزبية نفسها وتاريخها المليئ بالتناقضات التي لم تصب يوما في خدمة المصالح العليا للبلاد ولا للعباد لأنه منذ نشأتها - الأحزاب - شنت حروبها الخفية ضد بعضها البعض واتهمت بعضها البعض وحتى المحاولات في تأسيس كثر باءت بالفشل لعدم مصداقية الخطابات والأفكار وداخل الحزب نفسه تجرد الصراع فيما بين الأعضاء ( واحد يريد الشرق والآخر يريد الغرب ) فأين النسق

السياسي والمبادئ لهذا فالغنيمة اليوم هي المقعد السياسي مقعد رئيس الجماعة ومقعد النائب ومقعد الوزير ( المتسيس ) ومن تذوق طعمهما لا يمكنه أن يستسلم بالسهولة لأنه في حالة ذلك قد يصاب " بالمس " .

فكان على الوزير " الإشتراكي " أن يرى بعين " النضال " وبعين المطالبة بالحقوق وتكريس الديمقراطية التي كان حزب الوزير يعلنها قبل التناوب السياسي أن تكون هذه الزيادة لفائدة الذين أخلصوا للبلاد ولا يزالون يحرسون بيوت الوزراء من رجال أمن وكذلك من يهدبون ويعلمون أبناء الوزراء من " رجال التعليم " ومن يشرفون على صحة فلذات أكباد الوزراء من " أطباء وممرضين " وباقي الرجال من موظفي الإدارة العمومية .

فالتعويضات الجزافية واستعمال السيارات الشخصية في ميزانية التسيير لمجلس النواب بلغت 2400.000 درهم أما المنافع الممنوحة للنواب في حدود 11 مليار و900 مليون سنتم بالإضافة إلى تعويضات " المهام " بالخارج وتعويضات التدريب فعلى أي أساس وقضايانا لا زالت عالقة وأهمها " وحدتنا الترابية " التي كان من المفروض أن يشتغل عليها كل الوزراء

والنواب ورؤساء الجماعات والجهات وجميع المصالح وأن توظف هذه الزيادة في تشجيع الفاعلين والناشطين في هذا المجال بغية إخراج جبهة البوليساريو ومن معها من دول حاسدة ومارقة . فالزيادة في راتب النواب زادت في قهر الشارع المغربي من وزير إشتراكى وأستاذ جامعى ومستشار لكبريات الشركات المغربية .

## إنتقاء الرجل المناسب

جل الأحزاب المغربية فقدت عامل الإنتقاء وشعار " الرجل المناسب في المكان المناسب " واعتمدت في انخراطاتها على كل من هب ودب وليس معنى ذلك تكريسا للديمقراطية بل هناك عوامل كثيرة لما لها من مردودية إجابية على النخبة في المكاتب السياسية للأحزاب وما تستفيد من الدعم المالي من الحكومة حسب عدد المنخرطين ومن مقاعد السادة النواب في البرلمان . لكن ما لم يُضرب له حساب في هذا الشأن أن الباب المفتوح وبدون رقابة تتسرب منه الذخيل وتأتي منه المفاجآت ، وكثيرا ما تدفع بأصحابها إلى الهلاك . وهذا ما جعل جل الأحزاب تتوقف عن مسارها السياسي الرزين والمحكوم بضوابط وأصول يعتز بها المواطن أمام الرأي العام الدولي ، فإننا نستحيى من الجلوس مع الأجانب لكثرة انتقاداتهم لمسارنا التنموي والديمقراطي لعدم الأهلية في تدبير وتسيير الشأن العام أو المحليات على الخصوص و أفرزت العديد من القضايا التي ثبت فيها المحاكم المغربية في كل يوم جديد ، فهذا نائب برلماني تسلط على مواطن

واستغل نفوذه ، وهذا رئيس الجماعة نصب على الساكنة  
وأوهمهم بالتشغيل ، وهذا مستشار في حالة تلبس وآخرين  
متهمين بالتجارة في الممنوع من مخدرات وحشيش ودعارة  
ورشوة وتزوير والترامي على ملك الغير والخيانة الزوجية .  
فهل المواطن سادج لهذه الدرجة لكي يتنازل عن كرامته ومبادئه  
وقيمه ليدخل عالم السياسة ضمن أحزاب مشبوهة بغض النظر  
عن " الوطنية والنضال " ليمارس العمل السياسي في " الظلام "  
وهل المواطن المغربي سيقنع نفسه بالتسييس داخل أحزاب فقدت  
مصداقيتها مع فقدان للكلمة والرجولة بمعناها السياسي ؟  
وهل سينخرط المواطن في أحزاب نصبت نفسها مناضلة ومواطنة  
واكتفت بتأريخ وتدوين شعاراتها وبطولاتها وأسماء عناصرها  
دون الشعب المغربي البطل ؟  
وهل المواطن سيتواطئ مع أحزاب تضم لصوصا وهواة القنص  
البشري من حتالة مشجعي الإباحية باسم الحداثة ؟  
وهل المواطن ينتسب إلى أحزاب في حاجة إلى تأطير ؟  
تبقى الكثير من الإستفهامات عالقة لوفرة المادة المعيشة من

برامج على الورق وشعارات تمحوها الوقفات الاحتجاجية والإعتصامات المتواصلة والمظاهرات السلمية ، إنها الأحزاب نفسها هي المسؤولة على توسيع الهوة فيما بين الأحزاب والمواطنين ، هي المسؤولة على فقدان الثقة فيما بين العمل السياسي ورعايا جلالة الملك ، ولا يمكننا أن نتهم المواطن بأي شيء ما دام هذا الأخير متشبثاً بأهداب العرش ووفياً للبلاد وللوطن ، وحقيقته - المواطن - أن الإتهامات تُدلق به عن طريق كتابة تقارير مغلوطة مع العلم أنه بريء مما يخبرون به ، وفي هذا الإطار طفت على الساحة أسماء ذات اللون السياسي في الإنتماء - حديث الساعة - حاولت بكل ما في وسعها لتحافظ على مناصبها من خلال إبراز " وطنيتها " عن طريق اتهام المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة .

إجمالاً فما نود تبليغه بصدق وأمانة ، أنه لولا المبادرات السامية التي يشرف عليها جلالة الملك شخصياً وحرصه حفظه الله على سلامة وأمن رعاياه الأوفياء وأمام ما يصنع في جل كواليس الأحزاب السياسية لعاش الشعب المرارة بأمر عينها ولشاهدنا "سايكس بيكو" على المستوى الوطني فيما بين النخبة السياسية

وبصراحة فالمواطن من حقه أن يتكلم ويحتج ويعتصم في إطار القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، لأن صوت المواطن مهما قيده الأحزاب " الحاكمة " سيصل ... لكن، بقوة القانون .

على الشارع المغربي أن يعبر عن صدق مشاعره من خلال العمل الجمعي البعيد عن السياسة والسياسيين ويدافع عن وطنيته التي تسلب في عهد أحزاب مصلحة أحزاب تسيء للبلاد والعباد رغم أنها نشأت ضمن الحركة الوطنية التي كان روادها لا يعرفون اللون السياسي بل كان غرضهم الصمود أمام المستعمر الذي حاول تغريبهم في وطنهم وفي دينهم وفي ثقافتهم وكانوا يرفضون الإملاءات الخارجية وكل الضغوطات بل أهدوا دماءهم فداء في عودة الملك إلى عرشه والأسرة الشريفة مستمخين على الوحدة الترابية واستقلال البلاد ...

فمن يتقدم ببرنامج في الإستحقاقات ولم يف به فإنه في حكم المنافق (من غشنا فليس منا ) صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وكثير ممن تقدم ببرامج لهدف استقطاب أصوات يوم الإقترع متناسيا بأن هذه العملية الساقطة لا تخرج عن جريمة النصب والإحتيال التي يعاقب عليها القانون .

ويبقى الرجل المناسب في منظور ( الحزب السياسي ) في المكان المناسب وألا يتزحزح منه إلا في حالة الوفاة ، فأين تكمن ديمقراطية الأحزاب عندما لا تفسح المجال أمام الآخرين للقيادة وتكريس التغيير والتصحيح والإصلاح بكل نزاهة واستقامة .

## همسة

### عندما تستنكر الأحزاب ...

ألفنا الحملات الإنتخابية والسابقة لأوانها ، كما ألفنا استنكار بعض الأحزاب لرجال السلطة من قياد وباشوات وعمال وولاية وكل من له صلة بوزارة الداخلية باعتبار هذه الأخيرة الوتر الحساس للمواطنين ، وأن كل من انتقدها فإنه مناضل وجرأته تخوله ليشتغل مناصب هامة ، لكن الحقيقة بعيدة كل البعد عن هذا التفكير والذي نعتبره مطية للوصوليين والمتلاعبين بمصالح المواطنين ، فمثلا استنكر حزب " يساري " بسيدي بطاش " سلوكات " رجل السلطة - قائد - وتطور ملابسات هذه القضية أن الخليفة الثاني بالمجلس الجماعي زار القائد لاستفساره عن الرفض بتسليم أحد المواطنين الفقراء شهادة الإحتياج ، إلا أن المستشار الجماعي فوجئ بموقف القائد المعادي للعمل السياسي والأحزاب ، معتبرا أنها فاقدة للبرامج والأهداف وبأنها تدعي النضال وأنه لا يعترف بها ولا بمسؤوليها ...

أليس ما قاله " القائد " موقف جميع المواطنين اللامنتمين ؟  
أليس ما صرح به القائد يعد موقفا لمواطن مغربي قبل أن يكون رجل سلطة ؟ أليس التعبير حق ديمقراطي والإنتقاد بطولة ؟

إننا نكن الإحترام للقائد ، ولكل من يحمل مشعل الوطنية الحقيقية وليس وطنية بعض الأحزاب التي أشبعت النخبة المتسييسة وأجاعت المقاومين وفلذات أكبادهم بعدما وزعت على فئة قليلة فتات الموائد لإخراس صوتهم . فأى وطنية يتحدث عنها الخليفة الثاني لجماعة سيدي بطاش وأي عمل سياسي تمارسه الأحزاب المغربية وليكن في علم الخليفة الثاني أن الحركة الوطنية هي التي أنشأت الأحزاب ولا داعي لتكثيف الجهود لإلصاق الوطنية بالأحزاب السياسية وكثير من المناضلين والمقاومين الكبار ومن مات مجهولا كانوا لا منتمين ، إنهم يمثلون الشعب المغربي وليس اللون السياسي .

ما قاله القائد في حالة " القول " أمر بالمعروف ونهي عن المنكر وكان صائبا في قوله ، أما الإجراءات بخصوص الفقير الذي هو في أمس الحاجة لوثيقة " الإحتياج " فالقائد يسلمها بعد بحث أعوان السلطة وليس تحت إمرة الخليفة الثاني باعتباره مستشارا منتخبا ، مما يجعل القائد فوق أي شبهة أو تلفيق لأن القيام بالواجب أمر ضروري والقائد في حالة " قوله " لما ورد في البيان فإننا وباقي المواطنين الذين لا تمثيل لهم في البرلمان مع رأي القائد المناضل والوطني الغيور ، فهل التعبير عن رأي المواطن

في حق الأحزاب السياسية جريمة يعاقب عليها القانون ؟  
ما يجب في سيدي بطاش أن يلتف أصحاب الحزب السياسي  
حول بعضهم من خلال مائدة ليست " للطعام " بل " للحوار "  
بغية النظر في الأحزاب السياسية بمعنى الكلمة والتي تتواجد في  
أوروبا وأمريكا فمأشء الله السادة النواب مثقفون واعون  
يدافعون عن المصالح العليا لبلدانهم وفي حال قد يسيء  
للمواطنين يتسارعون لتقديم استقالاتهم لإتاحة الفرصة لمن  
يستحق المنصب سواء على مستوى البرلمان أو المجالس المنتخبة ،  
وفي هذا الأمر حديث طويل وفارق شاسع بيننا وبينهم .

## إرتسامات المواطنين حول العمل السياسي

رغم ما يقال عنها لازالت الأحزاب السياسية تصر على المضي بنفس السياسة ، بنفس النهج المرفوض والمنبوذ ، ورغم ما صرحت به الصحافة الملتزمة والجمعيات والمنظمات يلح بعض قادة هذه الأحزاب على ركوب قطار الماضي وتوظيفه في عالمنا الجديد من مغرب الحداثة و باسم الكلام والشعارات الإستهلاكية " النضال " و " الوطنية " و مصطلحات قضت وانتهت .

فالشعب المغربي له كلمة ولا بد أن يؤخذ بها للوطنية الحقيقية التي يتمتع بها خارج اللون السياسي ومن أجل نضاله في رقي البلاد والعباد بعد أن دفع الثمن غاليا بعيدا عن الممارسة السياسية الخاضعة للأحزاب .وأمام كل هذا ارتأينا فتح الباب وتفريغ الصفحات مجندين القلم والمداد لكلمة شعب مخلص وفي كلمة حق لعلها تشفي الجرح الدامي وإلى القارئ ما تيسر منها :

ع. بوطالب /الدارالبيضاء : " أنا واحد من أبناء هذا الوطن الذي يؤمن بالممارسة السياسية وأقدر العمل السياسي وما يبذله من جهد جهيد في تنمية البلاد ومواطنيها ، لكن صدمت في أكثر من مناسبة وخاصة عند كل انتخابات وعند كل ولاية

الحكومة متسيسة ، وصدمتي هذه كانت بمثابة صفة لجميع المواطنين سواء تعلق الأمر بالمتسيس أو اللامتسي ، فكلاهما يعاني ولا يزال يعاني وكان المستفيد الأمانة العامة للحزب ومكاتبها السياسية ... وكلما اقتربت الإنتخابات التشريعية أو المحلية إلا وتدفت علينا هذه الأحزاب بمختلف ألوانها لتأكل أدمغتنا ببرامج انتخابية ولحسن نوايانا وأخلاقنا الطيبة تتنازل من جديد عن " قسمنا " ونصوت ... لكن سرعان ما تنقلب الكفة ، فيغيب رئيس الجماعة ويغيب النائب كما يغيب الوزير وهكذا تغيب المصالح العليا للبلاد والعباد .

س.جبران / الرباط : " انخرطت في حزب مغربي لعلي أتفقه سياسيا وأعرف ساعتها ما يدور ويجول في عالم كنت أجهله تماما ، كنت ساعتها أحمل شهادة البكالوريا وساعدني في الإنتماء أستاذي الذي كان نشيطا ، يدير ندوات ومحاضرات وموائد مسبديرة وكان يرسل جريدة حزبية مقروءة ، فراقفته أكثر من مرة ، وبعدها انخرطت وكنت مواضبا في أنشطتي ، لكن الذي جعلني في موقف الفيلسوف ما رأيته من تعظيم للأمين العام للحزب والوقار والإحترام له ، فلا أحد يتحدث أمامه ولا

مناقشة في رأيه ، وما نتج عنه أوامر تطاع  
وما ضاق به صدري كذلك هو تصرفات الأمين العام للحزب  
والتي أخصها في كونه سليل اللسان ، ولا يقدر الخصال منها  
مكارم الأخلاق . يهدد البعض بالسجن وكأنه مالك مفاتيحها أو  
على أنه يعرف جيدا من أين تؤكل الكتف .

وفي يوم من الأيام كما يقال و داخل مكتبه يهاتف أحد  
المسؤولين في الأمن بالتدخل لإنقاذ إبنته التي كانت تقود سيارة  
بدون رخصة بعد أن أصابت فتاة في الطريق العام و وعد بإدراج  
إسم " الوسيط " ضمن لائحة التزكية لرتبة عليا ودرجة سامية .  
وما زاد الطين بلة أن أستاذاي رغم حركيته ونشاطه وتفانيه في  
العمل السياسي أجبروه ألا يتقدم للإنتخابات لأن أحدا من  
أصحاب " الشكارة " رغب في الدائرة الإنتخابية ، فقلت في  
نفسي أين العمل السياسي في بيع وشراء أخلاق الناس فقدمت  
استقالتي من الحزب بتاتا .

ليلي . الشاوي : " أعتذر عن هذا الكلام وأرجو منكم باسم حرية  
التعبير أن تنشروه كما هو ، لأنني ذقت المر والعلقم لما رأيته في  
العمل السياسي من تناقضات ، فبعد انخراطي في الحزب كان

أملي الوحيد أن أشتغل في إطار العمل النسوي وبعد أيام مضت فهمت أن دوري في هذا الحزب على أنني صوت مجند ليوم الإقتراع فقط ، ولا يمكنني أن أساهم بأفكاري ولا برأيي وما علي القيام به هو الحضور في اللقاءات وما يسمى المؤتمرات الحزبية كواحدة من لجنة التنظيم ، كما أن العنصر النسوي داخل اللجنة شعرت مسبقا بأني غير مرغوب في داخلها لأني ملتزمة والحجاب واختلاف الرؤى وتباينها مما جعلهن ينظرن لي بغرابة وكأني قادمة من أفغانستان وأنهن المتحررات بشربهن السجائر واختلاطن بالرجال وفي أي مكان وزمان مسألة غير مطروحة للنقاش قطعا ، فضلت الإنسحاب على أن أذل أو أغتصب في مبادئ وأخلاقي .

رياض . علواني / سلا : " من المسرح إلى السياسة ، ومن جمعية نشيطة هاوية إلى حزب سياسي محترف ، ولم لا ! ربما أصبح في الغد القريب نائبا برلمانيا أو رئيسا للجماعة أو كاتبا عاما للشبيبة ... فبعد شهور من العمل ( السياسي ) وجدت نفسي خادما لنخبة من الأفراد وفي كل مرحلة هم المستفيدون وأنا في

دار غفلون مازلت أعاني من نفس القضايا والمشاكل ، الحزب لم  
يقم بأي دور في تشغيلي رغم أنني أحمل شهادة عليا وكل واحد  
من عناصر المكتب السياسي يعدني بالتشغيل .

اليوم أجد نفسي أسيرا للشعارات والمبادئ ، في حين المكتب  
السياسي برمته متحررا من كل القيود والوعود ، وحتى البرنامج  
الإنتخابي يبقى مطية لاستقطاب عدد هائل من المواطنين ، لقد  
خاب أمني لأنني قدمت أصواتا للإنتخابات لكن ليس متواطئا ،  
والآن الأام من طرف أبناء الدائرة لأنني كنت السبب في جعلهم  
ينتمون ويصوتون ، واليوم أدعوهم للإستقالة الجماعية لتكون  
درسا من دروس " الوعي " .

فاطمة الزهراء . /القنيطرة : " لم أكن يوما متحزبة ، ولم أهوى  
يوما عالم السياسة وخاصة بعد التجربة التي عاشها أبي ، تجربة  
مريرة يعيشها الكثير من المواطنين ، فوالدي من بين المقاومين  
الذين حققوا الكثير من خلال نضالهم لكن الصفة أن تستفيد  
الأحزاب وبقى عالية بعد الإستقلال .

فبعد الإنفتاح شكليا ، وإلحاح بعض الصديقات دخلت حزبا

سياسيا ، وقلت في نفسي هذه " وجيبة " أمارس من خلالها العمل السياسي وأرد الإعتبار لوالدي ، وبعد لقائي المتواصل بأعضاء المكتب السياسي والأمين العام طرحت على الكثير منهم قضية الأب " المجهول " فكل واحد أخذ على عاتقه حل الأمر واعتبروه بسيطا جدا ، فنشطت من خلال لجنة المرأة وحبُّ وطني جعلني أتحرك أكثر ، فساهمت بوقتي لأنني طيبة " خاصة " وكنت من المتطوعات في الحي لعرض برنامج الحزب للإنتخابات التشريعية ، لكن بعد الإنتخابات مباشرة مرضت من جراء التعب وما تفرزه الحملة الإنتخابية من حمى وسعال ، المهم أن الغريب في الأمر أن الحزب والأعضاء والنائب الذي فاز بمجهودي الخاص في إقناع نساء الحي ورجالته بتقديم الصوت "مرشح الحزب " ، بدوره لم يزرني ولم يهاتفني رغم بعض الجرائد كتبت خبر مرضي ... فأين المصداقية وأين النزاهة وأين العطف والوطنية وأين النضال ؟ ، ومن ذلك اليوم " غسلت يدي " على الحزب والمتسيسين داخله .

أمال . ش / الدارالبيضاء : " وصمة العار التي ارتكبتها في حياتي إلى اليوم إنخراطي مع " الحزب ( ... ) " كنت من

النساء اللواتي يرغبن في خدمة المصالح العليا للبلاد ، ونصحني بعض الأصدقاء بأن ذلك لن يتحقق إلا إذا انخرطت في العمل السياسي من خلال أي حزب جاد ، المهم وما يقلق وما يزعج أن انتمائي السياسي مع هؤلاء ، جعل الندم ينخر شخصيتي ونفسي ، ورغم أنني إنسانة مسلمة ، ولا تفوتني صلاة ومتزوجة ، فقد عانيت من التحرش داخل هذا الحزب ، وكأني دخلت في غابة من الحيوانات المفترسة ، وكل واحد من أعضاء المكتب السياسي يحاول إقناعي بأنه المسؤول وأن لديه كلمة وأن لديه السلطة والنفوذ والمال ، وكل حديث كنت أعرف مضمونه وأخلاقي النبيلة لن تجعلني أسقط في دعارة " متسييسة ووصولية إنتهازية " وأرفض أن أكون من بين الجمع الذين يتبادلون مفاتيح بيوتهم وسياراتهم (...)

هدفي أسمى من تفكيرهم السياسي المصحوب بالليالي الحمراء والضحك على أذقان الأبرياء من المواطنين الأفاضل والمناضلين الشرفاء ، هدفي أن أرفع راية المغرب في الداخل والخارج وأن أساهم في التنمية على قدر الإستطاعة ، لكن أرفض الوصول إلى مرتبة يحسد عليها بعد أن أبيع كرامتي وشرفي وتقدير

زوجي وثقته لي بخيانة ساقطة ...

نعم لهم نفوذ وأقوياء في البلد ، وقد يتسببون في عرقلة مسار أي أسرة وعائلة بتقرير مزور للجهات المعنية لكن السجن أحب إلي بأن أسقط بين أيديهم باسم الحرية ولجنة المرأة وتسهيل المأموريات الخاصة .

أنا لا أعمم بل أكثرهم يتعاملون بهذا المنطق و كثيرهم أولاد الناس يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ويقدمون الأخلاق لكن هذا الحزب (... ) وما رأيت منه من محاولات للإيقاع بي داخل حفرة الجريمة وما تسببوه لبعض النساء اللواتي لم يرغبن في فضح المستور خوفا من أزواجهن أو من قوة استغلال النفوذ وتحويل الشكاية إلى افتراءات إلتزمن الصمت وأمرهن إلى الله ، لهذا فضلت الإستقالة وتفرغت للكتابة لعلي أساهم من البيت أفضل من أكون طعما سائغا لمراهقة متأخرة (...).

بلحاج .س/ أكادير : " بصراحة لم تكن الإستقالة الجماعية إلا سخطا على الزيادة في رواتب البرلمانين ، فعلى أي أساس يضاعف الراتب ، فنحن أدرى بالعمل داخل البرلمان ، ومعرفتنا بالبرلمانين واحدا واحدا ، فعوضا أن تسوى وضعية العاطلين

بهذه الميزانية ، تهدي للسادة النواب دون عناء ، وتبقى الأحزاب السياسية هب الراح نظرا للمقاعد التي تحتلها داخل قبة البرلمان فنحن نتابع أشغال النواب ، ولا نحة الغياب عرفت ما عرفت دون اتخاذ التدابير اللازمة التي حددها القانون الداخلي للبرلمان لهذا عقدنا اجتماعا مع الحزب (... ) وشرحنا لهم الظروف والمعاناة التي يعيشها المواطن ذوي الدخل المحدود وموظفي الإدارة العمومية من معلمين وأساتذة وشرطة وأمن وممرضين وأطباء وغيرهم من الأيادي الشريفة وطلبنا منهم رفض الزيادة لكنهم أصروا إصرارا مما جعلنا نقدم استقالتنا من العمل السياسي الذي لا يعود على المواطنين بالنفع .

سميرة .ح / تطوان : " أتسيس في حالة الأحزاب السياسية غيرت الأمانة العامة بوجوه جديدة وغيرت سياستها المصلحية وغيرت برامجها الوهمية وغيرت من تعاملها مع المواطنين على أساس أنهم " لا يفهمون " وعلى أن تغير من نهجها الخفي في تعطيل المسار التنموي والحقوقى وكتابة محاضر للجهات المختصة بهتانا وزورا على أساس أنها " مخلصه " وأنا باقي المواطنين " مشكوك فيهم " إلى أن تثبت براءتهم .

بل أتسيس إذا كان الحزب السياسي واضحا في عمله وفي مسيرته وفي علاجه للقضايا العالقة ، أتسيس إذا كان الحزب السياسي يرضي كافة المواطنين ويخدم مصالح الشعب قبل مصلحته التي اقتنع المواطن بأنها السبب المباشر في نفور الجمهور من التسيس والإبتعاد عن صناديق الإقتراع .

حسن .أ/الدارالبيضاء : " حبي لبلدي جعلني في يوم من الأيام الإنخراط في حزب سياسي لمكانته القوية تحت شعار " المقاومة والنضال " وكانت شببيته تعمل في إطار الحزب وسياسته وكان هدف انتمائي توظيف نظرتي للعمل الجمعي من خلال الشبيبة لكن سرعان ما انكشف الأمر عن قرب وفهمت بأن اللعبة لن تخرج عن أيدي الوجوه القديمة وأن الكراسي المسؤولية لأصحابها ولا يجوز الإعتراض عنها وإلا كنت خارج الحزب تماما .

فالنديات أو المحاضرات عن المقاومة والنضال ، كانت ترتبط بأسماء حزبية بمن أسموهم بأبطال المقاومة وهذا لا يمنع التعريف بأبناء الوطن من خلال ما قدموه من غالي ونفيس ومساهماتهم الفعالة والكبيرة في إخراج المستعمر من البلاد وعودة الملك محمد الخامس طيب الله تراه من المنفى .

فاقترحت على أعضاء المكتب السياسي ندوة باسم " التعريف  
بمقاومين ومناضلين مجهولين " وكان هدفي إشعارهم بأن المغاربة  
وبدون استثناء شاركوا في المقاومة وأن والدي واحدا من هؤلاء  
الذين تناسهم التاريخ الحزبي ، لكن شعرت بأسلوب التسويف  
الذي يطبع برامجهم السياسية في كل ولاية ... فهتمت مباشرة  
أن أבי رغم مقاومته للإستعمار وما قاساه من تعذيب وبأبشع  
الأساليب فبطولته انتحلها آخرين ممن جلسوا وراء الأسوار في  
انتظار جلاء الإستعمار وتهافتوا بعد ذلك للإستفاذة من بطاقة  
المقاومة وتسمية الشوارع الرئيسية باسمهم .  
فالعودة إلى سجلات المسجونين والمحكومين أيام الإستعمار  
الفرنسي خير شاهد إثبات على صحة ما نقول ، والحزب  
السياسي الذي يرفض بطولة والدي وما قدمه من تضحيات أقدم  
استقالتي منه على أن أبقى سجيناً لسياسة فاشلة مصلحة .

## الحزب السياسي والصحافة

لم نعش يوماً واحداً مع صحافة الحزب السياسي بصدق ونزاهة وقول الحقيقة ، رغم الإنفتاح الديمقراطي الذي جعل بعض الأعلام تتحرر من القيود السالفة لتقول " لا " في الوقت المناسب وتقول " نعم " في الوقت المناسب ، وعندما نتحدث عن الصحافة الحزبية فإننا لا نؤس بالأعلام العاملة بها ولا نشك في كونها مقتدرة ، وقد تتلمذنا على الكثير منهم ، لكن ما نود تبليغه للجمهور أن هذه الأعلام مهما وقّعت باسمها المقالات فإننا على يقين تام بأن رأي الصحفي بعيد عما تضمنته الكتابة ويرجع ذلك لخضوع الصحفي للراتب الذي سيتسلمه في آخر الشهر وعلى هذا الأساس هناك معاناة لم ولن يفصح عنها لأنها ترتبط كذلك بواقع اللون السياسي الذي تنهجه المنشأة الإعلامية وجميع الأعلام والمقالات التي تتوافد على إدارة التحرير تخضع للمراقبة أي أن المقالات والكتابات التي لا تحمل تأشيرة رئيس التحرير ليست قابلة للنشر مهما كانت جديتها ، وبإمكان نفس المقال أن ينشر على صفحات جريدة أخرى لكن بلون سياسي معارض للمنشأة الأولى ، وهكذا يضيع الجمهور في قراءة للحياة اليومية

وتضيق مصداقية الصحفي الذي هو ملزم بكتابة ما يرضى عنه المكتب السياسي فقط وفي حالة عزمه - الصحفي - على كتابة أي مقال يعاكس مواقف الحزب سيجد نفسه مع العاطلين .

فالحزب السياسي يضع رجل المرحلة على رئاسة التحرير باعتباره أدرى بالخط السياسي للمؤسسة الصحفية ويتحمل مسؤولية جميع الكتابات والمقالات بما فيها الصحفيين أنفسهم وحتى على المستوى الأدبي فهناك بعض الجرائد التي تنشر إلا ما يساير خطها وخاصة إذا كانت القصة أو الرواية تتحدث عن الطبقة وقضاياها المتعلقة بإيديولوجيات أكل الدهر عليها وشرب كما أنها تنشر مقالات مترجمة عن كتاب شيوعيين أو ماركسيين بعيدة كل البعد عن تفكير المواطنين المغاربة وعن اعتقاداتهم الدينية وأصالتهم وحضارتهم ، كما تعتمد رئاسة التحرير على نشر كل الأنشطة التي يقوم بها المكتب السياسي أو أعضاءه في الحكومة ، وإذا كانوا في المعارضة فإن رئاسة التحرير تحت على الصحفيين انتقاد سياسة الوزراء وما يترتب عن ذلك من تقصير والعكس تجده في صحافة اليمين التي لا تكف عن التطويل والبهرجة وإبراز أشغال وزراءها وبرامجهم بغية تمويه الرأي العام الوطني مع العلم أن مواطن اليوم أدرى بما ستشره الصحافة في

الغد لوعيه بكل صغيرة وكبيرة وبدرابته الواسعة بالوزير والسيد الغفير ، والماضي لم يعد مطروحا حتى تلعب عليه أو تركب عليه صحافة الأحزاب الخاضعة للإملاء ، وإلا فلماذا لا نجد في مقالات وأعمدة الصحافة اليمينية تنويرها بأنشطة المعارضة كما أن المعارضة لا يمكنها أن تشجع أو تنوه بمشروع جدي من خلال صحافتها ولو كان فعلا يستحق ذلك ،

فالقلم الصحفي في مؤسسة إعلامية يمينية لا يمكنه أن ينتقد وزيرا في الحكومة وخاصة إذا كان الوزير هو الذي سيسلمه راتبه الشهري لهذا كان إلزاما على القلم الصحفي أن يشيد بالإعوجاج وبنوه وأن يلتزم بقولة " نعم " رغم أنها ليست في محلها مما جعل المواطن يرى بعين الإحتقار للسلطة الرابعة ، وفي استقراء للرأي أن 87% من قراء الصحف لا يكونون احتراما ولا تقديرا للصحافة المغربية ، واختلط النابل بالحابل لكون ما ينقل على صفحات الجرائد يكذبه الواقع المعيش .

فالقلم الصحفي إذا تنازل عن كرامته ومداده وحريته فسلطته تتيه مع التوجيه ويصير من خلالها كركوزة تتلاعبها الأصابع وحديثنا هذا لا يشمل الصحافة " المستقلة " لأنها لا تخضع

لرقابة رئيس التحرير المعين من قبل المكتب السياسي ولا لليمين  
ولا اليسار بل هي صحافة حرة تلتزم الحياد وتراقب ، وتخدم  
المواطنين والمصالح العليا للبلاد .

## الخطاب الملكي والأحزاب المغربية

" الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .  
حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان ، إننا نعتبر إفتتاحنا  
الدستوري للسنة التشريعية ، فرصة لمخاطبة النخبة النيابية  
والسياسية ، ومن خلالها شعبنا الأبي ، حول قضايا الكبرى .  
كما أن حرصنا المتجدد على تبادل المشورة معكم في أحوال الأمة لا  
يعادله إلا شعورنا القوي ، بجسامة الأمانة والتزامنا بمنهجيتنا في  
الحكم التي تجعلنا نتوخى إشراك البرلمان في بلوغ الهدف الأسمى  
لبناء مغرب ديمقراطي موحد منتج وتضامني متقدم ومنفتح .  
ونود أن نعرب عن اعتزازنا بإجماع كل المكونات الشعب المغربي  
حول التوجهات الإستراتيجية التي حددناها في خطاب العرش .  
كما نشيد باستعداد الأحزاب السياسية للإنخراط فيها وتجاوبها  
مع حرصنا على نهوضها بدورها الأساسي في التوعية والتأطير  
وتكوين نخبة مؤهلة لتدبير الشأن العام ورفع التحدي المصيري  
للتنمية الشاملة بالمنهج الحضاري للديمقراطية الحققة .  
لذلك ارتأينا أن نركز خطابنا على تقوية دور الأحزاب بإيجاد إطار

تشريعي جديد وفعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعياته الديمقراطية ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة . وليس تلبية لمطامح شخصية أو فئوية ضيقة . إن من شأن هذا القانون الذي ندعوكم للتداول فيه وإقراره خلال هذه السنة التشريعية أن يساعد على عقلنة وتجديد وتحسين المشهد السياسي الوطني وتحفيز الأحزاب المتجانسة على الإتحاد في أقطاب قوية كما أنه يعد تجسيدا لحرصنا على توطيد التحديث المؤسسي بما يكفل عدم إضرار التعددية الحزبية العشوائية بالقطبية السياسية الفعالة ، بل إننا نتوخى من هذا القانون أن يساهم في تمكيننا في أفق انتخابات 2007 من التوفر على خارطة سياسية واضحة تتيح لنا وفقا لنتائج الاقتراع ، إناطة المسؤولية الحكومية بأغلبية برلمانية منسجمة في برامجها وقطبيتها على أن تقوم الأقلية بدور المعارضة البرلمانية البناءة في احترام لحقوقها . بيد أن هذا القانون المؤسس يظل غير كاف ما لم يواكبه برنامج تعاقدي للتأهيل الشامل للمشهد السياسي والإعلامي . برنامج تكون الدولة شريكة لهيئاته ووسائطه بمدّها إياهم بوسائل العمل وذلك في مراعاة لإشعاعها ولتمثيليتها النيابية ، المستمدة من

نظام انتخابي فعال وملائم وفي نطاق احترام إحداثها وبرامجها وطرق تمويلها وتسييرها وأنظمتها الداخلية للديمقراطية والشفافية وكل ذلك في ظل سيادة القانون ومراقبة القضاء .

وكما أكدنا على ذلك في خطاب العرش فإننا حريصون على أن يتمخض هذا القانون عن توافق إيجابي يسمو به إلى أعلى الدرجات وعن تشاور واسع وبناء يجسد غيرتنا على هيئاتنا السياسية ونبذنا للتحامل المجاني عليها أو التنكر الرخيص لها ، فكل الأحزاب الوطنية قد ساهمت سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة في توطيد صرح الدولة الحديثة للحق والمؤسسات . في نطاق الملكية الدستورية . إن هذا المشروع الذي نعتبره لبنة أساسية للسير قدما بالانتقال الديمقراطي إلى الأمام ، يقتضي تأهيل العمل النيابي بتجاوز البرلمانية التمثيلية الكلاسيكية إلى البرلمانية العصرية . وذلك بترسيخ ممارسة برلمانية مواطنة ، ترفض الزيادات الياسوية العقيمة ، برلمانية ناجعة تشجع الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص . وإننا لندعوكم إلى الإسهام من خلال دبلوماسية نيابية فعالة ومنفتحة في الإشعاع الدولي للمغرب ، والدفاع عن مصالحه العليا . فالبرلمانية الجديدة هي فضاء

لممارسة السياسة باعتبارها فن الممكن ولغة الحقيقة " والمعقول " وليست مجالاً للشعبوية والديماغوجية وذلكم هو سبيلنا لتحقيق مصالح المغاربة مع العمل السياسي النبيل .

وستظل الديمقراطية السياسية صورية وهشة إذا لم تدعمها التعبئة والمشاركة المكثفة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية ومستدامة ، بل إن أعداء الديمقراطية قد يوظفون ما توفره من حريات للقضاء عليها مستغلين بؤس المحرومين وأسهم . ومن ثمة كان تركيزنا على أن يتواكب التحديث السياسي بمكاسبه الهامة في مجال ترسيخ دولة الحق والمؤسسات ، مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الإجتماعي وتوطيد التحديث الإقتصادي . وفي هذا السياق ، فإننا نعتبر أن المناخ العام مناسب أكثر من أي وقت مضى قصد إعطاء الإقلاع الإقتصادي وتيرته القصوى لتحقيق نمو اقتصادي قوي وقار ، موفر لفرص الشغل المنتج للشباب ... وإنما لندعو الحكومة وكل الفاعلين إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية واثقين من توفرنا على العزيمة الراسخة والمؤهلات الضرورية للنجاح ولكسب رهاناتها مستشعرين بأن الظرفية الوطنية والدولية بالرغم من مصاعبها وطوائرها لا تسمح لنا

بإخلاف موعدنا التاريخي مع هذا التحدي المصري .  
كما نحث الحكومة على مواصلة مضاعفة الجهود لإزاحة كل  
العوائق أمام حاجة البلاد الملحة لتحفيز الإستثمار المنتج والتوظيف  
الأمثل لكل الإمكانيات والطاقات المتاحة لنا داخل وخارج البلاد ،  
والإقدام على اتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة التي تتطلبها  
المعضلات الإقتصادية والإجتماعية الكبرى للبلاد وبذلك تجسد  
توجهنا الراسخ نحو السير بالإقلاع الإقتصادي دوماً إلى الأمام  
ضمن رؤية واضحة وتقدم موصول إلى الأعلى ، لا رجعة فيه .  
كما يتعين على الحكومة اتخاذ القرارات الحكيمة والجريئة التي  
تتطلبها المصلحة العليا للوطن والمواطنين من خلال ابتكار حلول  
جريئة ومسؤولة للمعادلات الوطنية الصعبة ، معادلات التوفيق بين  
الحفاظ على التوازنات المالية والإجتماعية وبين إكراهات أعباء  
التسيير الإستهلاكية ومستلزمات تمويل الإستثمار المنتج وأيضا  
بين دينامية توسيع الحريات العامة والفردية وبين متطلبات الحفاظ  
على النظام العام ، تفاديا للفجوة بين التطور الديمقراطي والواقع  
الإجتماعي .  
حضرات السيدات والسادة البرلمانين ، إن على كل المواطنين أن

يتحلوا بروح الإلتزام والإرتفاع إلى مستوى المرحلة الحالية مرحلة من حقنا الإعتراز بكوننا نضع فيها أركاننا عتيدة ، لبناء اليوم والغد . ولكن من واجبنا اليقظة والتعبئة واستشعار أن بلدنا يواجه تحديات استهداف ديمقراطيته وهويته المتميزة من طرف الإرهاب والتطرف المحقق بالعالم كله .

ومحاولات النيل من وحدته الترابية من لدن خصومها والأطماع الخارجية وإعاقة تقدمه من قبل ضعف الإنتاجية والتنافسية والتنمية البشرية .

ومهما كانت جسامه هذه التحديات فإن رفعها رهين بتعبئتنا الشاملة وعملنا الدؤوب وصمودنا لبناء مجتمع ديمقراطي تنموي وهذا ما يشهد به تاريخ المغرب العريق فقد ظل بفضل الإلتحام الوثيق بين الشعب والعرش منارة للحرية وقلعة حصينة في وجه الكيد والمؤامرات وأطماع الهيمنة معبأ للدفاع المستميت عن حريته وأمنه ووحدته كما سيبقى متشبثا بأسلوبه الحضاري في الحوار والإنفتاح والوفاء بالعهود وحسن الجوار والحرص على استقرار فضائه الإستراتيجي .

وسنواصل قيادة وتعبئة شعبنا الوفي على هذا النهج القويم ، وكما

أعلننا عن ذلك في أول خطاب للعرش ، فإننا لا نملك عصا سحرية  
لحل كل المعضلات بيد أن لدينا ما هو أقوى من ذلك ألا وهو العزم  
الأكيد والتفاؤل الملتزم بتوجه مستقبلي واعد ، كفيل بجعل نور  
الأمل والعمل والإستبشار يهزم ظلام اليأس والتشاؤم والتخاذل ،  
سلاحنا الوحيد هو إرادتنا الراسخة التي هي من إرادة شعبنا واثقين  
في قدرتنا الجماعية على رفع تحديات الحاضر والمستقبل وإقدام  
وإيمان . " إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا " صدق الله  
العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."

## تحديات كبرى في تأهيل الحقل الحزبي

في منظورنا الخاص أن الخطاب الملكي السامي قد خاطب الفاعلين السياسيين من وزراء ونواب وأحزاب باعتبارهم جسد واحد لا ينفصل عن بعض إلا في التسمية ، فالحزب السياسي ممثل في البرلمان وأعضاء الحكومة من أحزاب سياسية أو فاعلين في الحقل السياسي لدى وجب على الكل اعتبار التوجيهات الملكية السامية تخص الجميع وبدون استثناء والقضايا العالقة كما يعرب الشارع المغربي تسببتها الحكومات السالفة بما فيها أحزابها السياسية ، والتقصير الذي عطل المسار التنموي يعود بالأساس إلى هشاشة سياسة التسيير والتدبير الغير مواكبة للعالم الجديد وما يتطلبه من تحديات تؤهله للرقى إلى مصاف الدول العظمى ...

فإذا كان التاريخ أكبر شاهد على الممارسة السياسية في المغرب ، فإنه دون نفور الأمة من العمل السياسي وعدم قابليتها لممارسة حقها المشروع و الدستوري ويرجع ذلك لعدم المسؤولية في تطبيق القانون داخل الأحزاب المتواجدة وعدم ديمقراطية صريحة ومسؤولة في أمانات الأحزاب وإشراك الطاقات المؤهلة في تسيير الشأن

العام المحلي والوطني ويظهر ذلك في ماهية المرشحين سواء على مستوى البرلمان أو المجالس المنتخبة وهنا لا نؤكد على ضرورة الشواهد العليا أكثر ما نلح على تواجد طاقات شابة خدومة نشيطة وديناميكية ومثقفة وواعية وخاصة أن المغرب لديه شباب في مستوى التسيير أفضل من حملة الشواهد رغم مناصبهم العليا ويأتي الخطاب الملكي السامي ليعزز الارتقاء بالعمل السياسي وانخراط الشباب ضمن أحزاب سياسية تخضع لقانون جديد يضبط سيرها ويقوي دورها وتمكينها من تنظيم انتخابات تعكس رؤى جميع المكونات السياسية المغربية بفضل إطار تشريعي متحضر وفعال ولتأهيل الحقل السياسي لا بد من تجاوز الأزمة الحزبية عن طريق إتباع الخطوات التي أعلنها الملك محمد السادس في خطابه السامي بدءاً من التشريعية والرقابية وانتهائها بالتأهيلية باعتبارها خريطة سياسية ناجعة في تشكيل الهيئات السياسية وخضوعها لرقابة وضوابط في الممارسة الداخلية بدلاً من إشكالية " التسيب " و " المجانية " السياسية التي أصبحت على لسان الأمة ، وتحقيق هذا الهدف النبيل قد يساهم في تأييد البيت الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير السياسي ، لهذا كان التأهيل

ضرورة لازمة داخل العرش السياسي - الحزب - لانتقاء واختيار طاقات ذات كفاءة تحضى بالتمثيل داخل مؤسساتنا وستمكنا من القضاء على العشوائية والمجانبة السياسية التي اعتمدها المواطن في نفوره من التسييس أو الإنخراط في أحزاب سياسية تخدم مصالحها باسم الحزب والوطنية والنضال .

وتبقى التوجيهات الملكية حافزا قويا في جعل الأحزاب المغربية تتفاعل ومطالب المواطنين ومتطلبات العصر والعصرنة وإشراك الأمة في الرأي السياسي وتقوم بتأطير المواطنين وتمثيلهم وتصحيح الجوانب السلبية التي علقت الممارسة السياسية .

والعمل السياسي النبيل سيفتح ولا محالة قوسا دون إغلاقه فيما بين الأمة والعمل السياسي كما أرادته جلالة الملك لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي بدلا من الإنزلاق في الممنوع على حساب العمل السياسي الشريف .

## ختامه مسك

العقل السليم في الجسم السليم  
البناء المغشوش لا بد وأن يتحطم  
الشعب المغربي شعب يستحق التكريم  
شعب وفي ملكه ولوطنه  
لا مجال للتقارير المغلوطة  
واتهام المواطنين بالخيانة  
لا مقاعد بعد اليوم  
ولا مناصب للعقول المتحجرة  
ولا للوجوه المتعطشة للماضي والحزب الواحد  
شعارنا  
الله الوطن الملك